

شرح جمع الجوامع للشيخ حسن بخاري الدرس 04 - الإجماع : الى آخر الإجماع 8341-2-61هـ

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. احمد ربى تعالى اشكره واستعينه واستغفره واسأله ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واسأله ان سيدنا ونبينا محمد - 00:00:00

محمد عبد الله رسوله وصفيه وخليله. اللهم صلي وسلم وبارك عليه وعلى آل بيته وصحابته. ومن تبعهم بحسان الى يوم الدين اما بعد. فهذا مجلسنا المتمم ل الأربعين بعون الله تعالى وتوفيقه. وهو ايضاً المتمم - 00:00:20

بالكتاب الثالث وهو في الاجماع من كتب متن جمع الجوامع في اصول الفقه للامام تاج الدين بن السبكي رحمة الله عليه هذا المجلس نتم فيه ما بدأناه في مجلس البارحة من الحديث عن دليل الاجماع. ودليل الاجماع هو ثالث الدلة - 00:00:40

شرعية التي يستند اليها فقهاء الاسلام وهي مستنبطة من الاحكام وبناء الشريعة عليها. بعد دليل القرآن ودليل السنة يأتي ثالث دليل الاجماع. ولذلك جعل المصنف رحمة الله الكتاب الاول في دليل القرآن والكتاب الثاني في دليل السنة. وقد مضى ما يتعلق بهذين الكتابين من مسائل واحکام. ثم - 00:01:00

اهذا هو الشروع في ثالث الكتب وهو كتاب الاجماع كتاب الاجماع مضى معنا في مجلس البارحة تعريفه ثم الحديث عما فرعه المصنف رحمة الله من المسائل بناء على هذا التعريف فذكر جملة من المسائل منها على سبيل المثال اختصاص الاجماع بالمجتهدین وخلاف دخول العوام - 00:01:27

في الاجماع او عدم دخولهم ثم الحديث عن اشتراط العدالة في اهل الاجماع او ليس كذلك. ثم انتقل المصنف رحمة الله الى ما يشترط في الاجماع لينعقد هل هو كل المجتهدین؟ فيضر مخالفة احدهم ان خالف؟ ام هو الاكثر - 00:01:51
فتضر مخالفة الاثنين او الثلاثة او ما بلغ التواتر الى اخر ما ذكره من اقوال انتقل بعد الى اجماع الصحابة واجماع من بعدهم وايهما المتحقق على قول الجمهور وعلى ما هو المحقق عند غيرهم - 00:02:11

ثم انتقل اخيراً الى صور من الاجماع ليست اجماعاً ينعقد في فئة من اهل الامة مثل اهل المدينة او اهل الحرمين او اهل مصريين الكوفة والبصرة او اهل البيت او الشیخین او الاربعة الخلفاء وان ذلك ليس من صور الاجماع التي تعد دليلاً شرعياً وان كان قوله وجيهها اذا - 00:02:29

قدر عن بعض من ذكر قبل قليل وختمنا فيما بعد بمسألة اشتراط انقراض العصر او عدم اشتراطه ثم كان الوقوف اخيراً عند مسألة التمسك باقل ما قيل وعادة ما يذكرها الاصول - 00:02:52

سوريون في مسائل الاجماع فيكون ابتدأنا في مجلس الليلة منها ان شاء الله تعالى لنتعلم ما يتعلق بها وبباقي المسائل على اتباع ان شاء الله. نعم بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين. نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - 00:03:08

قال المصنف رحمة الله وغفر له ولشيخنا وللسامعين وان التمسك باقل ما قيل حق اما السكتي فثالثها حجة. قول المصنف وان التمسك باقل ما قيل حق كل هذا كما مر بكم البارحة عطف متتابع منذ ان قال رحمة الله في صدر المسألة فعلم كذا وكذا وكذا - 00:03:31

هذا معطوف على ما سبق يعني وعلم من الاجماع بشرطه وبتعريفه المذكور انما ان التمسك باقل ما الى حق المقصود من مسألة التمسك باقل ما قيل وهي تتضح بالمثال اختلف العلماء في دية الذمي اذا قتل - [00:03:58](#)

فعلى ثلاثة اقوال فقول ان ديته كدية المسلم كاملة وقول ثان ان ديته على النصف من دية المسلم وقول ثالث انها على الثالث من دية المسلم فالاقوال الان كما ترى ثلاثة - [00:04:21](#)

فلو نظرت لوجود الثالث ثم النصف ثم كامل الدية اقوال مختلفة لو نظرت فوجدت الثالث هو اقل هذه الثلاثة قدرًا فهل يصح ان تقول ان هذا القدر وهو الثالث هو القدر المشتمل في جميع الاقوال - [00:04:39](#)

وبالتالي يصح ان نقول ان القول بان دية الذمي هي الثالث قول مجمع عليه لان صاحب النصف هو عبارة عن ثلث وزيادة وصاحب القول باليه الكاملة هو عبارة عن ثلث زائد ثلاثين - [00:04:59](#)

هنا قال المصنف رحمة الله وان التمسك باقل ما قيل حق. ينسب الاصوليون عادة الى الامام الشافعي رحمة الله تعالى هذه القضية وهو ان التمسك باقل ما قيل حق بمعنى انه صورة من صور الاجماع - [00:05:16](#)

بمعنى انه يستطيع ان يستدل القائل بان الدية على الثالث يستطيع ان يستدل فيقول قولي فيما ذهبت اليه وهو ان الدية ثلث محل اجماع. هل يصح استعماله هذا الدليل؟ فإذا قيل اين الاجماع وهي اقوال مختلفة - [00:05:34](#)

يقول لا الثالث الذي انا اقول به اتفقوا عليه. فالسائل بانها نصف يشمل الثالث وزيادة وكذلك السائل بانها هدية كاملة. السؤال هو هل يصح ان نعتبر هذا صورة من صور الاجماع؟ فيستدل بها - [00:05:53](#)

على خلاف المنسوب الى الامام الشافعي رحمة الله تعالى هذا القول وهو مذهبه ويرى ان اي مسألة فيها اقوال فالقدر الاقل منها محل اجماع الا ان دل الدليل على الزائد فيقول به - [00:06:10](#)

كمثل الخلاف في وجوب غسل نجاسة الكلب قيل ثلاث وقيل سبع فاخذ بالسبعين وترك الاقل لان الدليل قد جاء بالنص فيه على اعتباره سبع غسلات. هذا المنسوب الى الامام الشافعي - [00:06:27](#)

رحمه الله تعالى ومثله في مسألة الواجب في مسح الرأس في الوضوء على اقوال. قيل الواجب مسح الرأس كله وقيل يكفي فيه الربع وقيل يكفي فيه اقل ما ينطلق عليه اسم المسح وهو بمقدار ثلاثة اصابع ونحوها - [00:06:41](#)

لما يصير الشافعية الى ان اقل القدر مجزئ وهو القدر الواجب في بعض استدلالاتهم الفقهية يقولون هذا القدر محل اجماع. لان السائل بانه ربع الرأس هو عن هذا القدر وزيادة والسائل بانه جمیع الرأس وسائل بهذا القدر وزيادة. فهذا متمسك المصنف رحمة الله - [00:07:02](#)

وهو شافعي يقول ان التمسك باقل ما قيل حق. هل قصد انه اجماع؟ هو لم يصرح بهذا بعض الاصوليين يعتبرون هذا نوعا من الاجماع وصورة من صوره. وبينون عليه مسائل فقه الامام الشافعي رحمة الله. والصواب ان - [00:07:26](#)

انه ليس كذلك بل ما صار اليه الشافعي رحمة الله تعالى بهذا الاعتبار هو نظر الى اجتهاد فكان احد معضدات قوله الاحتياط بالنظر الى ان هذا القدر قول مشترك. لكن ليس بالضرورة بكونه قدرًا مشتركا ان يوصف - [00:07:44](#)

بانه اجماع لم؟ لان السائل بان الدية في الدين مثلا انها النصف هو لا يقول باجزاء الثالث. لاحظ معنى الاجماع بمعنى الاتفاق الذي لا يجوز مخالفته غيره. وصاحب النصف صحيح ويقول بالثالث لكن بالثالث مع الزيادة - [00:08:04](#)

فلا يقول باجزاء وهذا القدر هو محل الخلاف السائل بان الدية هي النصف صحيح انها ثلث وزيادة لكنه يرى الثالث قدرًا لا يجزئ في الدية ومن باب اولى من يقول - [00:08:25](#)

اكثر من هذا نبه الامام الغزالى رحمة الله على هذا المسلك في تقريره واعتباره صورة اجماع يتکأ عليها في مذهب الشافعى فقال رحمة الله تعالى وظن ظانون وظن ظانون انه تممسك بالاجماع وهو سوء ظن بالشافعى رحمة الله. فان المجمع عليه وجوب هذا - [00:08:39](#)

فلا مخالف فيه وإنما المختلف فيه سقوط الزيادة على الثالث هل هو الى النصف فيزيد السادس او يزيد الثلاثين الى الدية

ال الكاملة؟ قال وإنما المختلف فيه سقوط الزيادة ولا اجماع فيه. قل هذا - [00:09:05](#)

هو محل الخلاف ولا يتحقق فيه اجماع. قال بل لو كان الاجماع على الثالث اجماعاً على سقوط الزيادة كان موجب الزيادة خارقاً للاجماع. ولكن مذهبه باطل على القطع. لكن الشافعي أوجب ما أجمعوا عليه. وبحث عن - [00:09:23](#)

تارك الأدلة فلم يصح عنده دليل على اجاب الزائد فرجع إلى استصحاب الحال في البراءة الأصلية التي يدل عليها العقل هو تمسك بالاستصحاب ودليل العقل لا دليل الاجماع. هكذا قرر في المستصفى رحمة الله تعالى. نعم - [00:09:43](#)

اما السكتوي فثالثها حجة لا اجماع ورابعها بشرط الانفراط وقال ابن ابي هريرة ان كان فتياناً وابو اسحاق المروزي عكسه وقوم ان وقع فيما يفوت استدراكه وقوم في عصر الصحابة وقوم ان كان الساكتون اقل. والصحيح حجة - [00:10:03](#)

وفي تسميته اجماعاً خلف لفظي. نعم هذه مسألة شهيرة من مسائل الاجماع يعنون لها بالاجماع السكتوي كل ما تقدم من اول الفصل منذ تعريف الاجماع وسائل الاجماع تتجه إلى اجماع بصورة واحدة هي الاجماع القطعي - [00:10:26](#)

او الاجماع الصريح او الاجماع النطقي والمقصود به ان يحصل الاجماع بنطق علماء ومجتهدي الامة واقرارهم وموافقتهم. فيتكلم جميعهم فيسمى اجماعاً نطقياً او اجماعاً صريحاً. الصورة الان في الاجماع السكتوت هي ان يقول احدهم قولوا احد المجتهدين والعلماء - [00:10:45](#)

او يفعل فعلاً ثم ينتشر ولا يعلم له مخالف بهذين القيدين المهمتين ان يقول قولوا او يفتني بفتوى او يعلن بياناً في مسألة حكم او يذكر اجتهاده او يعمل عملاً - [00:11:09](#)

مثل ان يأتي الى مسألة في مناسك في الطواف في السعي في رمي الجمرات في الوقوف بعرفة في مسألة من المستجدات فيعمل عملاً يظهر به امام الناس انه يقول بذلك وي العمل به - [00:11:28](#)

فهو مجتهد ثم ينتشر هذا عنه ويعلم هذا بين باقي العلماء والمجتهدين. ثم لا يخالف منهم احد هذا يعتبره بعض العلماء صورة من صور الاجماع. لكنه اجماع سكتوي. بمعنى ان الذي فعل او قال او افتى - [00:11:43](#)

واحد او اثنان مثلاً فكيف عدنا هذا اجماعاً من باقي العلماء بسكتوتهم لأن السكتوت يدل على الموافقة والاقرار وعدم المخالفة هذه الصورة يا كرام التي يسمونها الاجماع السكتوت تتكئ على هذا المأخذ وهو وانه وان كان القائل واحد - [00:12:03](#)

وان كان القائل واحداً او اثنين او اقل من الجميع او الفاعل لهذا الحكم واحد لكن سكتوت البقية يدل على الموافقة والاقرار لأنهم علماء ومجتهدين ولا يمكن ان يسكنوا على خطأ والمسألة اجتهادية ومحل خلاف ربما - [00:12:27](#)

لكن كونهم لم يخالفوا ولم يظهروا رأياً اخر ولم يناقشوا دل هذا على اقرارهم وموافقتهم لما ابداه من حكم او قرره من اجتهاد او افتاء من فتاوى فيعتبرون هذا صورة تتضمن الاجماع اذا هو ليس اجماعاً صريحاً كما ترى ولهذا - [00:12:47](#)

يسمونه الاجماع السكتوي لانه حصل لهم الاجماع من خلال سكتوتهم لا من خلال نطقهم واقرارهم وكلامهم. اذا هذه صورة من صور الاجماع قال رحمة الله تعالى اما السكتوت ثالثها وبدأ يعدد لك الاقوال. اذا هو من البداية اظهر لك الخلاف في الاحتجاج بالاجماع السكتوي ثم سرد لك - [00:13:07](#)

اقولاً بلغت تسعه في مسألة الاحتجاج بالاجماع السكتوت منذ ان قال ثالثها فقفز الى الثالث ابان لك قولين متقابلين انه حجة مطلقة والآخر مقابله انه ليس بحجة مطلقة. فانتبه القول بانه حجة - [00:13:33](#)

باع وصورة معتبرة تأخذ حكم الاجماع فيما تقرر وفيما سيأتي بعد قليل قول اكثر الحنفية والمالكية والحنابلة وقول بعض الشافعية فجمهور العلماء عدا الشافعية ينثرون القول بان الاجماع السكتوي ها - [00:13:56](#)

اجماع وحجة. يقابل القول الثاني تماماً انه لا اجماع فيه ولا حجة به. وهو القول المنسب إلى الشافعية في من مذهبها ونصر هذا القول ائمة الشافعية كامام الحرمين الجويني وكالغزالى والامام الرازى ومنه جرت العبارة الشهيرة في كل - [00:14:19](#)

كتب الاصول تنسب إلى الشافعى يقولون لا ينسب إلى ساكت قول لأن مدرك لاجماع السكتوت الذي مر بك قبل قليل لا يرونونه مقبولاً. يقال هب ان أحد العلماء افتى بفتوى او - [00:14:41](#)

صرح برأي او عمل بعمل فمن اين فهمت ان سكوت البقية يدل على الموافقة والاقرار؟ تقول هذا هو الغالب فتأتيك القاعدة التي قررت لا ينسب لساكت قول. سكوت الساكت ها هنا في مسألة - [00:14:56](#)

هي تحتمل وجود اختلاف في الرأي لها اكثر من محمل قد يكون سكت موافقة نعم. هذا ممکن لكن في المقابل يمكن ان يكون سكت لعدم ظهور مسألة برأيها الراجح عنده. يعني لا زالت المسألة قيد النظر والاجتهاد - [00:15:13](#)

ما احب ان يخالف او يوافق فسكت ليكون له متسع في النظر والاجتهاد. وقد يكون سكت خوفا كان تكون المسألة مثلا ذات علاقة بسلطنة او بحاكم فخاف ان يبدي مسألة فيها رأي فان يلحقه اذى فسكت او يكون - [00:15:32](#)

سبب السكوت ومن ورائه مثلا قصد اخر هيبة لصاحب القول كما ثبت عن ابن عباس مع عمر رضي الله عن الجميع في مسألة الفرائض فكتتها ابن عباس وسكت ثم لما ابدي رأيه بعد وسئل عن كتمانه قال هبته يعني يهاب مخالفة عمر رضي - [00:15:50](#)

الله عن الجميع. اذا لما ثبت عندنا اكتر من احتمال لسكوت الساكت عندما يقول احد المجتهدين قول او افتى فتوى فانها لا تحمل دوما على الموافقة. وثمة احتمالات متعددة اوصلها بعدهم الى ستة احتمالات من وراء - [00:16:10](#)

سكوت الساكت فيبقى السؤال لما تركت كل هذه الاحتمالات واخذت باحتمال الموافقة والاقرار فقلت اذا سكوتة يدل على الموافقة هذا مأخذ ما ينسب للشافعي في مذهبه الجديد ونصره ائمة الشافعية ان هذه الصورة من الاجماع السكوتى ليست اجماعا ولا - [00:16:30](#)

ولا حجة ما هي اذا هي قول ذلك المجتهد ورأيه الخاص به ولا علاقة لها بحقيقة الامة لا في الموافقة ولا في المخالفة. هذان قولان متقابلان قال المصنف رحمة الله ثالثها - [00:16:51](#)

يعني ثالث هذه الاقوال حجة لا اجماع ومر بك في مجلس البارحة في بعض السور التي لا يرونها اجماعا ويرونها انزل رتبة فلا يسمونها اجماعا بل يعتبرون لها حجة هذا الذي رجحه الامام الامدي وابو بكر الصيرفي وايضا من الشافعية. ما معنى هذا - [00:17:08](#)

بايجاز شديد في تقرير سهل يسير ان تقول هو اجماع ظني لا قطعي ادنى درجة من الاجماع الصريح فيقولون هو حجة لا اجماع. يعني لن نعطيه حكم الاجماع الذي يكفر جاحده ان كان في الامور المعلومة للضرورة كما سيأتي لكن - [00:17:31](#)

انه دليل قوي معتبر حجة يجب المصير اليه. هذا القول الثالث. قال رحمة الله ورابعها بشرط الانقراض. يعني يكون اجماعا بشرط انقراض العصر فاما اذا لم ينقرض العصر فلا يدل هذا السكوت على الموافقة. لما اشترط الانقراض هنا - [00:17:52](#)

لان تمادي الزمن مع السكوت المتتابع حتى انقرض الجيل امامرة على الموافقة اذا نحن ندور على هذا المأخذ وهو نحاول ان نفهم من سكوت الساكت موافقته. هذا القول منسوب الى ابي علي الجبائي وبعض الشافعية. القول الخامس قال رحمة الله تعالى وقال ابن - [00:18:11](#)

ابي هريرة وهو ايضا من فقهاء الشافعية ان كان فتيا يعني ان كان اجماعهم السكوتى في مسألة من مسائل الفتوى التي يفتى بها الفقهاء تكون اجماعا سكوتيا وان كانت حكما قضائيا فلا ووجه ذلك عنده ان الفتيا عادة محل بحث ونظر فسكت الفقهاء والعلماء منهم - [00:18:35](#)

يدل على الرضا بعكس الحكم القضائي قد يسكت الفقيه باعتبار انه حكم فلماذا يبدي المخالفة؟ والحكم في كل الاحوال نافذ ولا مجال للمخالفة فيسكت ولو بدا له خلاف هذا الرأي باعتبار ان الذي اجتهد قضى به حكما وانت - [00:19:01](#)

تعرفون الفرق بين الفتوى والحكم الحكم نافذ وملزم ولا يتغير واما الفتوى فهي كذلك قابلة للتغيير وهي اخبار وليس الزام. فيرى ابن ابي هريرة ان الاجتماع مع السكوت ان كان في صورة فتوى فسكتهم يدل على الموافقة. لكن ان كانت حكما فغالبا يكون سكوت الساكت باعتبار - [00:19:21](#)

لا اثر لمخالفته فسكت وليس معناه الموافقة. وقال ابو اسحاق المروزي بعكسه عكس المأخذ ان كان اجماعهم السكوت في حكم فهو اجماع وان كان في فتوى فليس كذلك وخذ المسألة بالعكس ان الحكم القضائي غالبا ما ينفذ في مسائل - [00:19:46](#)

تحتاج الى بحث بعد المشاورة والنظر وتداول الرأي بين العلماء. ففيها متسع للبداء الرأي. اما الفتوى فيصدرها الفقيه هو المفتى للمستفتى فتنفذ فلا مجال لاظهار المخالفة. اذا هذان قولان متقابلان يمثلان الخامسة والسادس في الاقوال التي - 00:20:09 المصنف قال رحمة الله في السابع وقوم ان وقع فيما يفوت استدراكه. مر بـ البارحة المقصود بما يفوت الاستدراك. القضايا التي تتعلق بارقة دماء ان كان الاجماع السكوت في مسألة يترب عليها ارقة دماء. باعتبار بعض الصور مما توجب الحد او القصاص او قطع الراس - 00:20:29

تصام سكوتهم هنا يدل على اجماع ان كان فيما يفوت استدراكه. وام لان العادة في مثل هذه المسائل عدم سكوت العلماء والمبادرة القضية فيها ازهق ارواح فسكتهم يدل على موافقتهم بعكس المسائل الاخر. القول الثامن في عصر الصحابة - 00:20:53 يعني ان كان الاجماع السكوت في عصر الصحابة فهو اجماع وان كان في غيرهم بـ هذا القول لماذا خص عصر الصحابة نعم هذا يشبه تقرير البارحة لمن لا يرى الاجماع متصورا او ممكنا وقوعه بمعناه وبتعريفه الا في زمن - 00:21:14 الصحابة فالاجماع السكوت انى لك ان تعرف سكوت العلماء او تحصرهم او تقف على اقرارهم لتلك الفتوى الا في زمن للصحابة المذهب التاسع والأخير قال وقوم ان كان الساكتون اقل - 00:21:36

وهذا قول بعض الحنفية في الاجماع السكوت ان كان الساكت من العلماء اقل من المتكلم فهو اجماع والا فان كان المتكلم واحدا واثنين والباقية ساكتون فلن يكون اجماعا. قال المصنف - 00:21:53

والصحيح حجة صار الى مذهب الشافعي او الى الجمهور لا صار الى مذهب الجمهور الشافعي يرى ان الاجماع السكوت ليس اجماعا ولا حجة ولا ينسب الى ساكت قوله وهذا قول ائمة الشافعية امام الحرمين الغزالى - 00:22:08 الرازي لا يرون الاجماع السكوت حجة ولا اجماعا. المصنف يقول والصحيح حجة فصار الى قول الجمهور اكثر الحنفية والمالكية والحنابلة ان الاجماع السكوت حجة. ثم حاول المصنف رحمة الله هنا - 00:22:28

ان يذكر وجها يقرب بين القائلين بحجيته وبعدم حجيته في تقرير يقرب الخلاف بين نعم وفي تسميته اجماعا خلف لفظي وفي كونه اجماعا حقيقة تردد. مساره ان السكوت المجرد عن اماراة رضا وسخط مع بلوغ الكل ومضي مهلة النظر - 00:22:46 عن مسألة اجتهاادية تكليفية وهو صورة السكوت هل يغلب ظن الموافقة؟ نعم. قال رحمة الله وفي تسميته اعن خلف لفظي القائلون بأنه اجماع وحجة. والآخرون قالوا حجة وليس اجماعا - 00:23:16

هل هو خلاف حقيقي ام لفظي الخلاف بين هذين القولين الذين يقولون اجماع وحجة مذهب الجمهور. وطريقة الامد لما يقول هو حجة وليس اجماعا. هل هو خلاف لفظي المصنف يقول هذا - 00:23:38

يقول وفي تسميته اجماعا خلف اللفظ ثم انظر كيف قرر وفي كونه اجماعا حقيقة تردد يعني رايـ الامـنـ السـبـكـيـ مع ترجـيـهـ مـذـهـبـ الجمهورـ. لا يزال يرى اعتباره اجماعا محل تردد ولا يزال يرى مذهب - 00:23:54 في الجديد المنسب اليه قويـاـ مـعـتـبـراـ. يقول وفي كونه اجماعـاـ حـقـيقـةـ تـرـدـدـ. ثم حـاـوـلـ انـ يـظـهـرـ اـصـلـ المـسـأـلـةـ قـالـ تـارـهـ يـعـنـيـ مـرـدـ هـذـاـ التـرـدـ اوـ الـخـلـافـ بيـنـ الـفـرـيقـيـنـ إـلـىـ انـ السـكـوتـ المـجـرـدـ عنـ اـمـارـةـ رـضـاـ وـسـخـطـ - 00:24:14

هـذـاـ قـيـدـ هـمـ يـاـ أـخـوـةـ فـيـ الـاجـمـاعـ السـكـوتـيـ اـحـيـاـنـاـ يـكـوـنـ السـكـوتـ السـاـكـتـ لـهـ قـرـيـنـةـ تـدـلـ عـلـىـ الرـضـاـ اـذـاـ لـيـسـ سـكـوتـاـ مـجـرـداـ هـوـ هـوـ تـصـرـيـحـ بـالـمـوـافـقـةـ وـاحـيـاـنـاـ يـكـوـنـ سـكـوتـ السـاـكـتـ مـقـرـوـنـاـ بـاـمـارـةـ سـخـطـ. اـذـاـ لـيـسـ سـكـوتـاـ يـحـمـلـ عـلـىـ المـوـافـقـ - 00:24:38 كـلـامـنـاـ فـيـ ايـ سـكـوتـ؟ـ قـالـ السـكـوتـ المـجـرـدـ عنـ اـمـارـةـ رـضـاـ وـسـخـطـ. هـذـاـ قـيـدـ. معـ بـلـوـغـ كـلـ هـذـاـ قـيـدـ ثـانـيـ. اـيـشـ يـعـنـيـ بـلـوـغـ كـلـ اـنـتـشـارـ الـقـوـلـ اـذـاـ يـخـرـجـ مـنـ هـذـاـ القـوـلـ الـخـفـيـ الـذـيـ يـقـولـ بـهـ بـعـضـ الـمـجـتـهـدـيـنـ فـيـ مـصـرـ مـنـ الـامـصـارـ فـيـ قـطـرـ مـنـ الـاقـطـارـ وـلـاـ يـدـرـىـ بـهـ اوـ فـتـوـيـ ماـ اـنـتـشـرـ - 00:25:00

عنهـ فـاـيـاـكـ اـنـ تـأـئـيـ فـتـحـمـلـهـ فـتـقـولـ هـذـهـ فـتـوـيـ فـلـانـ مـنـ التـابـعـيـنـ مـنـ اـتـبـاعـ التـابـعـيـنـ فـيـ زـمـنـ ماـ مـاـ مـنـ ائـمـةـ الـاسـلـامـ قـالـ بـهـ اـنـ لـمـ يـبـلـغـ عـنـدـ الـعـالـمـ اـنـتـشـارـ هـذـاـ القـوـلـ فـلـيـسـ مـنـ صـورـ الـاجـمـاعـ السـكـوتـيـ. قـالـ رـحـمـةـ اللـهـ مـعـ بـلـوـغـ كـلـ ثـمـ قـالـ وـمضـيـ - 00:25:24 فـيـ مـهـلـةـ النـظـرـ عـادـةـ يـقـصـدـ لـيـسـ بـمـجـرـدـ صـدـورـ الـفـتـوـيـ تـسـحـبـ حـكـمـاـ بـالـاجـمـاعـ السـكـوتـ مـنـ الـيـوـمـ التـالـيـ مـعـ مضـيـ مـهـلـةـ النـظـرـ عـادـةـ.

يعني يمضي من الزمن ما تظن عادة انها كافية لبلوغ هذا الخبر وانتشاره بين العلماء - 00:25:44
والنظر في فتوى هذا المفتى او قول هذا القائل لقبوله او لرفظه. قال في القيد الاخير عن مسألة اذية تكليفية بهذا القيد المسائل
الاجتهادية التكليفية. واراد به ان يحترز عما لا يكون من المسائل التكليفية - 00:26:03

كمثل التفضيل بين بعض الصحابة ايهما افضل ؟ عمار ابن ياسر ام حذيفة ابن اليمان طيب هب ان قولها لاحد السلف صدر في تفضيل
احدهما على الآخر وسكت البقية مثل هذا لا يدخله صور الاجماع السكوت - 00:26:26

كلامنا في مسائل اجتهادية تكليفية لأن القضايا الأخرى ليست محل الخلاف في صورة الاجماع السكوت. بعد ذكر القيود تلك قال وهو
صورة اوتى بمعنى انه ماذا لو حصل كل ذلك بالقيود المذكورة ؟ هل يغلب ظن المموافقة - 00:26:43

قول بلغ الكل وانتشر ومضت مهلة تسع النظر والمسألة اجتهادية تكليفية وسكت الساكت ليس بامارة رضا ولا سخط فهل يدل هذا
على غبة الظن بأنه موافق اذا من ظن ان هذا دلالة موافقة اعتبره - 00:27:04

اجماعا ومن لم يره دلالة موافقة ليس اجماعا. السؤال بعد هذا كله هل توافق بأنه خلاف اللغظي على هذا التقرير؟ نازع بعض الشرائح
طريقة الناج السبكي رحمة الله في بناء هذا - 00:27:27

تقدير على كون الخلاف لفظيا يقول بالعكس هذا يؤكّد ان الخلاف حقيقي. ثم لاحظ معنى من يقول ان هذا الاجماع سكوت حجة
وليس اجماعا هو ينزعك في كونه اجماعا ليس في الاسم - 00:27:44

بل حتى في الحكم هل يقبل مخالفه المخالف فيه هذا السؤال مهم. من يقول انه حجة وليس اجماعا. هل يقبل مخالفه المجتهد له ؟
نعم وهذا لا يقول به قائل الاجماع لو كان اجماعا ما سمحت به فالخلاف حقيقي وليس لفظيا على الصحيح. نعم - 00:28:01

وكذا الخلاف فيما لم ينتشر. ما هو الذي لم ينتشر قول هذا المجتهد وفتوى هذا المفتى وقول هذا العالم وكذا اذا لم ينتشر نحن قيدنا
بالاجماع السكوت ان تكون قولها - 00:28:26

طيب ماذا اذا لم ينتشر هل يسعك ان تعتبر هذا اجماعا سكوتيا؟ قال وكذا الخلاف فيما لم ينتشر. اذا منهم من يعده حجة
ومنهم من لا يراه كذلك مختار المصنف رحمة الله انه حجة وليس اجماعا - 00:28:44

انه دون الاجماع السكوت وهو لا شك رتبة اقل. والاكثر من الاصوليين على خلاف هذا ليس حجة ولا اجماعا هو قول مجتهد قول عالم
قول امام قول معتبر لكن لن يكون حجة بمعنى اني استعمله دليلا فقل افتى بهذا فلان ومن التابعين - 00:29:04

ولا يعلم له مخالف. طيب اذا لم يكن يعلم له مخالف فالسؤال هو هل بلغت فتواه الافاق وانتشرت في علماء الانصار فعلموا بها ان كان
الجواب لا اذا ليس دليلا تبديه في مقام الاحتجاج. هو قول من الاقوال تجعله في مقابلة غيرها من الاقوال المخالفة - 00:29:23

والرازي رحمة الله في هذه المسألة تحديدا اذا لم ينتشر فتواه المجتهد يعتبرها حجة في صورة واحدة اذا كانت في المسائل التي تعم
بها البلوى واعتبر عموم البلوى قرينة على انها تبلغ المجتهددين لأن المسألة محل نظر واهتمام. نعم - 00:29:43

وانه قد يكون في ديني وديني وعقليا لا تتوقف صحته عليه. وانه يعني الاجماع وانه هذا ايضا عطف على ما مضى معنا من مجلس
البارحة علم من تعريف الاجماع انه قد يكون في ديني - 00:30:04

وعقلي من اين جاء هذا من التعريف لما قال في التعريف على اي امر كان وقلت لكم سابقا مجلس البارحة اي امر كان هذا عند
المصنف دلالة منذ بداية التعريف انه يرى الاجماع شرعا - 00:30:22

لغويها او للك ان تقول شرعا وعاديا دينيا ودنيويا. الامور الدينوية يقع فيها اجماع الامور الدينوية يقع فيها اجماع كما لو اجمع
الناس ان مكة امطرت البارحة هذا امر ديني لا علاقة له بمسألة شرعية. اجماع الناس على ان مدينة في بلادي من بلاد المسلمين
تدعى بغداد. واخرى اسمها القاهرة - 00:30:41

وثالثة اسمه الخرطوم وانت ما رأيتها ولا زرتها ولا تعرف شيئا عنها الا سماعك من الناس. فالاجماع هذا على امر ديني. هذه الدينوية
ينعقد فيها اجماع من بك ان الخلاف في هذا من الاصوليين من لا يرى الاجماع الشرعي اجماعا الا في القضايا الدينية - 00:31:08

فمثل هذا ماذا يصنع في التعريف يقول اتفاق مجتهد الامة على حكم شرعي ليخرج الامور الاخرى. لما جاء المصنف السبكي وقال

على اي امر كان اذا وماذا يقصد كيقصد كل القضايا ولهذا قال وانه قد يكون في دنيوي وديني وعلقي لا تتوقف صحته عليه. يقصد -

00:31:31

دنيوي كما قلت القضايا الدنيوية وتدير الحروب والجيوش يقصد بالقضايا العقلية كمسألة حدوث العالم تقول اجمع الناس اجمع العلماء على ان العالم حادث. يعني مخلوق وليس قدinya ولم يوجد منذ الابد لكنه جاء بعد عدم. هذه قضية عقلية - 00:31:54
يصح ادعاء الاجماع فيها؟ قال نعم بشرط الا يكون من القضايا العقلية التي تتوقف صحتها على الاجماع انتبه معي. نحن نريد ان نستعمل الاجماع في اثبات قضية عقلية. ماشي يقول لا بأس بشرط الا تكون هذه القضية العقلية التي تريد اثباتها بالاجماع الا تكون اصلا مسألة - 00:32:17

يتوقف الاجماع عليها لان لا يلزم الدور. مثال من القضايا العقلية وجود الخالق سبحانه وتعالى قضية عقلية بالفطرة اثبات النبوة لا تقل هذه قضايا شرعية فيها ادلة بل فيها ادلة لكن مستندوها ايضا عقلية ولذلك بامكانى - 00:32:46

ان تجاج فيها الملاحدة وتقيم الحجة في عينهم فيها لانها قضايا عقلية هل يصح ان نقول اجمع الناس اجمع العلماء العقلاء على ان للعالم هذا خالق وان الله موجود اذا اثبتت هذا بالاجماع يترب اشكال. وهو ان الاجماع من اين ثبتت حجيته وصحته - 00:33:05
من الدليل الشرعي والدليل الشرعي وجود خالق ووجود الله ووجود النبي. فلا تستخدم قضايا عقلية. مرد صحة الاجماع اليها. لانك كانك تقول انا ان الاجماع دليل بقول الله وقول رسوله عليه الصلة والسلام. وانا اثبت وجود الله ووجود رسوله صلى الله عليه وسلم بالاجماع الذي هو حجة. من اين اصبح حجة من كلام - 00:33:28

ومن كلام رسوله. اثبتت لي وجود الله وجود رسوله بالاجماع. من اين جاء الاجماع حجة؟ وهكذا يلزم الدور ولا تنتهي. فيقول هذه القضايا العقلية يصح استعمال الاجماع فيها بما لا يتوقف صحته عليه. فهمت هذه؟ مر بك البارحة كلام امام الحرمين - 00:33:48
في رفضه ان تستعمل في القضايا العقلية دليل الاجماع ويراهما ليست صالحة في القضايا العقلية وحتى قال رحمة الله تعالى وهو يرفض استعمال الاجماع في العقليات ولا اثر للاجماع في - 00:34:06

عقليات فان المتبع فيها الادلة القاطعة. فاذا انتصبت لم يعارضها شقاق ولم يعوضها وفاق. يقول اذا قامت الادلة فلا الاجماع يفيدها ولا مخالفته تضرها فهذا مصير منه هو وغيره من الاصوليين الذين لا يرون الاجماع الا في الدليل الشرعي. ولنصنف صار على ان الاجماع ينعقد في هذه - 00:34:21

المسائل كلها نعم ولا يشترط فيه امام معصوم ولا يشترط فيه امام معصوم في ماذا في الاجماع وهو ما يقرره الشيعة في كتبهم في الاصول انه لا يصح الاجماع الا بالامام المعصوم - 00:34:46

ووجه ذلك ان العصمة ليست في مجموع الامة بل في وجود الامام العصمة عن الخطأ فوجوده امارة على الاجماع على الحق. ومن غير وجوده لن يكون كذلك فلما عرفنا اتفاق مجتهد الامة - 00:35:05

بهذا التعريف تبين انه لا يشترط وجود الامام المعصوم. نعم ولابد له من مستند والا لم يكن لقيد الاجتهد معنى. ولابد له يعني الاجماع من مستند. السؤال من اين اخذ هذا؟ من التعريف - 00:35:22

ها من ذكر المجتهد والمجتهد لن يكون مجتهدا الا بنظر في دليل وتنقيب وبحث وتمحيص ولهذا قال والا لم يكن لقيد الاجتهد معنى والا لم يكن عائد على الجملتين السابقتين لا يشترط فيه امام معصوم والا لم يكن لقيد الاجتهد معنى. ولابد للجتماع - 00:35:41
من مستند والا لم يكن لقيد الاجتهد معنى. اذا ذكر قيد الاجتهد افادنا فائتين. بل ثلاثة هاتان اثنتان فما الثالثة عدم دخول العوام ومررت بك في مجلس البارحة. فقال لو لم يكن ذلك ما اشترطن قيد الاجتهد. فخرج به اشتراط الامام المعصوم - 00:36:07

تأكد به وجود مستند للجماع الذي قلنا عبارة الاصولين الشهيرة لا اجماع الا عن مستند. ايش يقصدون بالمستند يقصدون دليلا دليلا يكون هذا الاجماع قائمًا عليه. الدليل هذا يا اخوة قد يبقى محفوظا معلوما في مستند اليه وقد لا يحفظ ولا - 00:36:28
ايبيقي الاجماع امارة عليه؟ قال رحمة الله ولابد له من مستند والا لم يكن لقيد الاجتهد معنى. نعم. وهو الصحيح وفي الكل. يعني فيما تقدم ورجح المصنف كما تعلم مع وجود الاختلاف. لكنه اشار الى ان ما ذكره ونص عليه هو الصحيح - 00:36:50

نعم مسألة الصحيح امكانه وانه حجة في الشرع. طيب هذه المسألة انتقل فيها المصنف الى محور في مسائل الاجماع امكانيته

وحجيتها جزء من هذا الكلام تقدم بكم في مجلس البارحة - 00:37:09

هل حصول الاجماع ممكن ارجو الا تخلط بين مسألتنا هذه ومسألة البارحة كان الخلاف البارحة كان كله داخل فئة -

وامكانه هل هو مختص بعصر الصحابة ام يشمل من بعدهم؟ اذا هذا الخلاف البارحة كان كله داخل فئة - 00:37:27

من يقول بحجية الاجماع وامكان حصوله. فكان الخلاف اجماع موجود وهو حجة لكن هل يقع للصحابة فقط او للصحابه ومن

بعدهم؟ الان الخلاف اكبر في نقطة اسبق هل الاجماع بكل ما مضى كلامنا فيه وتعريفه ومسائله عقلاً ممكن موجود شيء يمكن ان

يتفق العلماء هل هذا عقلاً متصور - 00:37:53

كان الخلاف فيه في مسألة امكانه ثم في حجيته. والمخالف فيه النظام من المعتزلة وبعض الشيعة فيما ينسب اليهم انكار وقوع

الاجماع. انكار عقلي فقالوا كيف؟ لا ما يتصور. هذا محال او متعذر - 00:38:19

ان يزعم ان قضية ما يتفق عليها علماء الزمان ومجتهد الامة في عصر ما غير متصور ومرفوض وهذا غير خلاف الظاهرية والامام

احمد البارحة في انعقاد الاجماع في عصر الصحابة دون من سواهم حتى لا - 00:38:40

يختلط عليك الامران. قال رحمة الله الصحيح امكانه وانه حجة في الشرع. تكلم عن امكان الواقع عقلاًها وعن الاحتجاج به شرعاً

والمخالف كما اسلفت النظام بعض الشيعة. اما خالفوا مطلقاً في امكانه ثم خالفوا في حجيته - 00:38:58

القاطعة. ونحن لما تقول حجة في الشرع ما معناها عدة اشياء مهمة يا اخوه. الاول انه دليل يستعمل استعمال الدليل الذي يصار اليه

في بناء الاحكام كما تسوق الایة من القرآن - 00:39:18

وتسوق الحديث من السنة تسوق الاجماع ان صح وثبت وقد يقول قائل فاذا ثبت الحكم بالقرآن وبالسنة فما حاجتنا الى الاجماع

واحد تقوية بالاستزادة في الادلة. اثنان حسم الخلاف ومنع مخالفته. ثلاثة - 00:39:37

ما يحتاج الى تأول للنصوص النصوص حمالة او же. فاذا انعقد الاجماع على حكم اغلق هذا الباب. وهذه مسائل كبيرة تغيب عن بعض

المبتدئين فيقول ما حاجتنا الى الاجماع بل دعني اسأل يعني اطرح مسألة يعني قد تكون بدبيهية لكن تصورها مهم - 00:40:03

ايها اكتر في مسائل الاسلام الاجماعيات ام الخلافيات يعني هذه الكتب الكبار المغني في مجلدات وبداية المجتهد وفتح القدير

والمجموع التي تتسع في ذكر خلاف الفقهاء والتمهيد لابن عبدالبر والاستذكار وشرح السنّة وايات الاحكام وغيرها التي تمتلئ -

00:40:24

وبعض طلبة العلم من كثرة ما يدرس في المعاهد الشرعية والجامعات والتخصصات يقول حتى كدت ان اقول لم يتفق فقهاء الاسلام

على مسألة ما السبب يا اخوه ان هؤلاء توجهوا الى المسائل الخلافية فاكروا على دراستها وتجاوزوا المسائل الاجماعية لوضوحاها -

00:40:48

هذا السبب فاوهם ذلك عندهم كثرة خلاف الفقهاء في المسائل والصواب ان من عقد عليه الاجماع والاتفاق اضعاف اضعاف ما وقع

فيه الخلاف. يعني لو قلت لك افتح نسخة من المغني - 00:41:09

محقة مرقمة المسائل. كم ستجد؟ الف الفين ستة الاف عشرة الاف مسألة في الفقه الاسلامي كله من الطهارة والصلوة الى الحدود

والجنایات وآخر ابواب الفقه. عشرة الاف خمسين الف مسألة - 00:41:27

هون عليك ما اتفقوا عليه في باب واحد من العبادات يبلغ هذا العدد ولا تذهب بعيداً هذه الصلاة. ساسرد على سمعك الان قضايا

اجماع قد لا يتصورها احدنا ابتداء. اجمعوا على وجوب الصلوات الخمس - 00:41:43

وانها على الترتيب من حيث الزمان فجر ظهر فعصر فمغرب فعشاء. وان الفجر ركعتان والمغرب ثلاث وان الظهر والعصر والعشاء

اربع وانه القصر على المقيم في صلاته يا اخي لو عددت لك ما انتهي وان الصلاة تبدأ بتكبيرة احرام وتنتهي بتسليماته. وان كل ركعة

في ركعات الصلوات يبتدأ فيها بالقيام وينتهي - 00:41:59

السجود وان في كل ركعة رکوع واحد وسجودان وان كل سجدين بينهما جلسة وعد ما شئت لن تنتهي اطلاقاً في ذكر ما عليه من

مسائل فهي اضعاف اضعاف. اذا ذكرنا هذا في الصلاة خذ مثله في الصوم. في الزكاة في الحج في البيوع. فالحاصل ان ما اجمل -

00:42:22

عليه كثير جدا جدا وعندئذ يصبح دليل الاجماع وهذه فائدة اخرى يعني لو ترجم للعالم لطالب العلم الا اجماع صحيح فيما يذكر في تعريف الاصول الا اجماع الصحابة قول الظاهريه ورواية احمد الراجح التي رجحها شيخ الاسلام -

00:42:42

هل مؤدى هذا القول يا كرام؟ اهمال دليل الاجماع لان بعض الاصوليين وخصوصا المعاصرین اذا وجد من يرجح هذا القول شنع عليه وقال هذا يفضي الى اهمال دليل الاجماع. والى تعطيله والى عدم العمل به والى والى. لا لا ابدا هون عليك. غاية ما في الامر -

00:43:06

ان هذا التوسيع لمعنى الاجماع يصعب استعماله في المسائل الخلافية وخصوصا الحادثة والنازلة التي ما شملها النص هذا الذي يتعرّض ويتعذر ولو فتشت فوجدت اجماعات ابن قدامة التي يحكى عنها في المغني وجماعة ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار واجماعات فلان وفلان والتي درست اجماعات -

00:43:26

ابن حزم في مراتب الاجماع ثم ينقدها شيخ الاسلام في نقد مراتب الاجماع ويتعقبه في مسائل لا يصح فيها اجماع وكتاب ابن اجماع ابن المنذر واجماعات ابن قدامة واجماعات النووي واجماعات ابن عبد البر. تدرس الان في رسائل جامعية وتتطرق -

00:43:49

وفيها مسائل لا يثبت فيها الاجماع. فماذا هذا؟ هذا يؤكد لك ان قضية توسيعة اعقاد الاجماع في المسائل اجتهادية الحادثة التي لا يشملها نص صريح في من بعد الصحابة يعز مثاله ثم اذا وجدته فانه في -

00:44:08

يرجع الى المسائل التي يدعمها النص ويعضدها بدلاته قبل دلالة الاجماع فما النتيجة؟ حيث قلنا ان الصحيح انعقاد الاجماع في زمن الصحابة. تصورا ووقوعا واحتجاجا وامثلته الجلية الصريحة الواضحة الاجماع على قتال المرتدين مانع الزكاة. الاجماع على

استخلاف ابي بكر رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم الاجماع على جمع -

00:44:28

صحف زمان ابي بكر الاجماع على ترك المصاحف بعد تجويف عثمان رضي الله عنه المصاحف وارسالها الى الامصار. ثمة صور هذا قوي حقيقة ينطبق عليه شروط الاجماع. وهو الذي يعز ان تجده في الازمنة التالية لعصر الصحابة رضي الله عنهم. ليس -

00:44:55

هذا القول تعطيل دليل الاجماع في الشريعة كلا لكنه مسايرة لما هو موجود اصلا في ادلة الشريعة واستعمالاتها فاذا عدنا الى السؤال الاول فما فائدة دليل الاجماع؟ ان كان غالبه او اكثره مسائل دل عليها الدليل فيما تواتر من النصوص -

00:45:15

وفيما استقر في علوم الناس ويعلم هذا عاميهم وجاهلهم فما فائدته؟ الفوائد جمة يا كرام. ليست استثناء من الادلة فحسب وليس حسما لمادة الخلاف فحسب لكنه اليوم خصوصا في زمن الانفتاح والانفلات والتحلل من احكام الشريعة -

00:45:35

ومحاولة تقرير كثير من قضايا الانسلاخ عند بعض من ينتسب الى العلم الشرعي ويحاول توجيهها وايجاد متکئ ولو ضعف ولو هزل ومحاولات تخريج القول على شيء من الادلة يأتي الاجماع ليغلق مثل هذه الابواب من السخافة والتهاافت وتمييع قضايا الشريعة فيغلق

الباب. فاذا قلنا -

00:45:57

اجمع العلماء ودللت نصوص الشريعة على انه مما لا يجوز للمرأة كشفه شعر رأسها وان قلت جدلا بتسليم الخلاف في مسألة الوجه يدخل او لا يدخل في الحجاب. لكن مما لم يختلفوا فيه شعر الرأس -

00:46:22

فما بال من يزعم دعوى الخلاف في مسألة كشف الوجه للترخص فيه وتسهيله على الناس لا يقتصر على حدود الوجه يسحبه الى الشعر والرأس العنق الذراعين وما الى ذلك ثمة مسائل يفيدك فيها ذاك ذاك الانتزاع الى الى كثير من الانسلاخ من احكام الشريعة. ان تؤمن امرأة جموع المصلين من -

00:46:40

فتكون خطيبا له في الجمعة واما ما تصفه في المساجد. فلما اقطع دابر هذا الاستخفاف باحكام الشريعة بدلالة الاجماع اعرف عندئذ ما حجم هذا الدليل؟ وما اثره القوي؟ وما مرتانته؟ اذا ليس استثناء فقط ودلالة نظيف -

00:47:02

ونزيد بها الاسطر في تقرير المسائل لكنه باب محكم موصد. نتک على عليه. يبعث بعض المستشرقين ومن يتأثر بباطيلهم في بعض مسائل الشريعة. جمع المصاحف والقراءات والاحرف السبعة. وكيف ان الصحابة يمكن ان يكون لهم -

00:47:22

جزء من الاجتهاد الذي يمتد الى القرآن فيبعدون بعضه ويحرقون النسخ وكيف يكون هذا من مما تزعمون انه صيانة لكتاب الله فيما تهمنون اليهود والنصارى بتحريف التوراة والانجيل ؟ فالذى صنعه صحابتك - [00:47:42](#)

ليس باقل مما صنعه احبار الرهبان والنصارى فيما فعلوا في التوراة والانجيل في ابقاء بعض العبارات وزيادة بعض ونقص بعض فيبقى الاجماع دليلا معتبرا احسم به مادة الخلاف ان مسألة ما في زمن ما طالما تحقق فيها الاجماع فهو باب موصد - [00:47:59](#)
ومقام محكم لا يسوغ فيه مثل تلك الترهات قال رحمة الله الصحيح امكانه وانه حجة في الشرع. نعم وانه قطعي حيث اتفق المعتبرون لا حيث اختلفوا كالسکوت وما نذر مخالفه. نعم - [00:48:20](#)

وانه قطعي. هذه مسألة خلاف هل الاجماع دليل قطعي ام دليل ظني ؟ فيه خلاف ذكرت لك البارحة طرفا منه يذهب بعض الاصوليين وهو ترجيح الطوف والرازي وغيره الى ان الاجماع مع كونه دليلا وحجة لكنه ظني لا يبلغ درجة القطعيات والذي عليه الاكثر انه قطعي - [00:48:40](#)

صرح المصنف فقال حيث اتفق المعتبرون او المعتبرون يعني الائمة المجتهدون لا حيث اختلفوا كالسکوت يعني صورة الاجماع التي اتفقوا عليها ما هي الصريح النطقي العام هذا قطعي اما سور الاجماع المختلف فيها وظرب لها مثالين السکوتى - [00:49:03](#)
والاجماع الذي يخالف فيه النادر الواحد الاثنين هو اجماع بحكم الاغلب قال مثل هذا هو اجماع ظني لن يكون قطعيا. وهذه طريقة تفريق سار عليها الامدي وغيره. وبعضهم يرى ان الاجماع كله ظني - [00:49:26](#)

والمصنف رجح قطعيته في الصور المتفق عليها نعم وقال الامام والامدي ظني مطلقا. نعم هذا ترجيح الامام الامد ظني مطلقا. وعند التأمل بعطف كلام الامدي يفرق بين السکوت والصريح نعم - [00:49:42](#)

وخرقه حرام وخرقه حرام خرق الاجماع بمعنى مخالفته والخروج عما اجمع عليه العلماء حرام. نعم فعلم تحريم احداث ثالث والتفصيل ان خرقاه وقيل خارقان مطلقا. طيب هذه تقرأ هكذا فعلم تحريم احداث ثالث والتفصيل - [00:50:00](#)

فعلم تحريم احداث ثالث والتفصيل يعني علم تحريم شيئا احداث قول ثالث والتفصيل قال ان خرقاه وقيل خارقان مطلقا هذه مسألة واحدة ذات صورتين كالتالي. ماذا لو اجمع عفوا؟ ماذا لو انقرض - [00:50:26](#)

عصر التابعين او الصحابة او اي زمان وللعلماء في مسألة ما قولهما وانتهى جيلهم على الخلاف بين هذين القولين. هل يجوز للجيل الذي بعدهم لمجتهد في زمان بعدهم ان يحدث قولهما ثالثا - [00:50:49](#)

القولين الاولين وهي المسألة المشهورة باحداث قول ثالث بعد قولهما لا اجماع هنا ما علاقتنا بمسألة الاجماع يرون ان انقراض الزمان والعصر على قولهما مختلفين في مسألة هو بمثابة الاجماع على وقوع الخلاف - [00:51:08](#)

الاجماع على عدم الاتفاق على قول فاحدات قول ثالث هو خروج عن هذين القولين وصورة اخرى تقول فيها كالتالي اختلافهم وانقراض عصرهم يعني انقرض زمان الصحابة على قولهما فقط في المسألة - [00:51:31](#)

فاحدات قول ثالث بعد هذين القولين خروج عن جملة ما اجمعوا عليه الامة اجمعوا على هذين القولين ولا ثالث لهما. فان تأتي بقول ثالث جديد غير هذين القولين يعني ان الامة في زمن ما قد ضلت عن الحق - [00:51:48](#)

وجابت الصواب وووقدت في خطأ فافتتها حكم الله في جيل ما في زمن ما ولهذا قالوا يحرم احداث قول ثالث. هنا بقيد قال المصنف ان خرقاه ان كان احداث القول الثالث خارقا - [00:52:09](#)

للقولين الاولين اللذين انتهى عليهما قول الجيل السابق مثل ذلك اختلفوا في البكر الجاري اذا وطأها المشتري ثم وجد بها عيما قول مالك ترد مع العرش باعتبارها سلعة ذات عيب فترت مع العرش - [00:52:27](#)

وقول ابي حنيفة والشافعى لا ترد بوجه فلو جاءنا قول ثالث فقال ترد مجانا دون ارش. هذا خارق للاجماع لانه لم يأتي على القولين. وخرج عن مضمون بهما معا. مثال اخر لخلاف في مسألة - [00:52:49](#)

يقع فيها قول ثالث خارق للقولين اختلفوا في توريث الاخ مع الجد فالقول الاول المال كله للجد وهو وهو حاجب للاخ من الميراث كالاب هذا القول الاول ان المال كله للجد والاخ يكون محجوبا. القول الثاني المقاومة وان الاخ يرث بوجود الجد وله قسمة في -

ميراث فلو جاءنا قول ثالث يقول بحرمان الجد وان المال كله للاخ ويكون حاجبا للجد هذا خارق تدري لم؟ لأن الجد في الصورتين في القولين الاولين وارث. فإذا اتيت بقول ثالث - 00:53:36

اخرجته من القسمة لا بالكلية ولا بالمشاركة كان قوله خارقا للاجماع طيب خذ مثلا على قول غير خارق احداث قول لا يخرق القولين السابقين ترك التسمية على الذبيحة حال اذا كانت سهوا قول ابي حنيفة. فإذا تعمد - 00:53:53

ترك التسمية على الذبيحة حرمت. اذا تركها سهوا حلت وقول الشافعي تحرم مطلقا ان تركها سهوا او عمدا فلو جاء قول ثالث بان ترك التسمية على الذبيحة تحرم مطلقا فعندنا ثلاثة اقوال تحل مطلقا ان ترك - 00:54:15

اهون وعمدا وهذا قول الشافعي او تحل سهوا فقط دون العمد وهو قول ابي حنيفة. فلو جاء قول ثالث بانها تحرم مطلقا سواء ترك سهوا او عمدا ستتجده اخذ من كل من القولين بقول - 00:54:36

فأخذ تحريمها سهوا من قول الشافعي واخذ تحريمها عمدا من قول ابي حنيفة فما خرج عن مضمون القولين. هذا مثال لقول ثالث يجوز احداثه بعد قولين سابقين بهذا القيد ان لم يكن - 00:54:51

خارقا للقولين السابقين. طيب فان خرقهما كما جاء في المثال في مثال الجد مع الاخ في الميراث فلا يجوز احداثه لم لانه يعتبر خارقا لاجماع طيب ما في اجماع هي اصلا مسألة خلاف - 00:55:10

الاجماع الضمني ان الاجماع الامنة توفرت على هذين القولين. فاحداث قول ثالث هو كأنه اتهام لذلك الجيل بأنه ظل عن الحق واضاع حكم الشريعة. هذا المقصود قال المصنف رحمة الله في هذه المسألة اضاف اليها صورة ثانية. قال علم تحريم احداث ثالث والتفصيل - 00:55:27

الصورة الثانية ليست في احداث قول ثالث بل في اضافة قول ثالث بين قولين سابقين اذا ليس يحدث قوله بل يزيد وفيه تفصيلا مثال التفصيل لو قال مذهب من المذاهب وهو عند الشافعي بوجوب الزكاة في مال الصبي - 00:55:52

دون الحلي المباح وهي مسألتان مختلفتان. فيوجب الزكاة في مال الصبي ولا يوجب الزكاة في الحلي المباح المعد للاستعمال وقيل بوجوبهما معا في الاثنين في وجوب الزكاة في مال الصبي وفي الحلي المستعمل. فإذا قيل بعدمه في الصورتين فالتفصيل موافق لغير - 00:56:13

فصل في كل سورة من الصورتين. يعني هذه زكاة صبي مال صبي وهذا حلي مستعمل فالقول بأنه تجب الزكاة في الاثنين والقول بأنه لا تجب في الاثنين والقول تجب في احداثها دون الاخر هذا تفصيلها - 00:56:36

لم يخرج عن القولين تفصيل جار بينهما. طيب ما مثال القول بالتفصيل الذي يخرق القولين السابقين؟ لو قيل بتوريث العمة قد يكون مثالا افتراضيا العمة والخالة توريثهما ان قيل بتوريثهما فالعلة انهم من ذوات الارحام - 00:56:52

فالقول بتوريث ذوات الارحام ذوي الارحام يورث العمة والخالة اذا قيل بعدم توريثهما فالعلة ذاتها انهم من ذوات الارحام ومذهب ان ذوات الارحام لا ميراث لهم فلو جاء قول بتفاصيل يورث احداثها دون الاخر - 00:57:11

يكون خارقا لان العلة هي واحدة. العلة توجب توريث الاثنين او من الاثنين فاذا اعطي احداثها دون الاخر كان هذا خارقا. هذا مثال للتفصيل. هو قريب يعني سواء كان القول الثالث احداثا - 00:57:30

او كان تفصيلا لقولين سابقين والتفصيل المقصود به ان يأخذ من كل منها بصورة. ماذا ذهب اليه المصنف جواز هذا القول او عدم جوازه عدم وجود التفصيل جوازه ان لم يخرق القولين السابقين وعدم جوازه - 00:57:46

ان كان خارقا قال رحمة الله وقيل خارقان مطلقا من الاصوليين من يرى ان احداث قول ثالث او تفصيل قول على القولين السابقين يعد خارقا من غير تفصيل. وكل السور التي ذكرناها يعتبرونها خارقة. لم؟ قال هو في النهاية - 00:58:07

جاء بشيء جديد غير الذي انقرض عليه الجيل او لا؟ انتهى. خلاص هو خارق في كل الصور. اذا كان خارقا فهو محروم احداثه ويعنده تماما. التفصيل الذي جرى عليه المصنف هو قول - 00:58:28

الجمهور وهو ايضاً مروي عن الشافعي ورجحه الرازى والأمد والقرافي ابن الحاجب وجملة. والظاهرية يجوزونه مطلقاً من غير تفصيل. نعم وانه يجوز احداث دليل او تأويل او علة ان لم يخرق - [00:58:42](#)

وقيق لا. بعد من تكلم عن الاقوال من حيث هي اقوال انتقل الى خلاف قريب منه ومشابه. الخلاف في احداث ادلة وتعليق ويل الان الاحداث ليس في ايجاد قول جديد ولا فيه تفصيل. الاقوال هي الاقوال. هل يجوز لمن يأتي بعد ذلك الجيل ان يستدل بدليل؟ لم يستدلوا به - [00:59:00](#)

اجب هل يجوز الاتيان بدليل جديد على المسألة بتأويل جديد للدليل بتعليق جديد اذا دليل او تأويل او تعلييل. يجوز ولا مانع من ذلك بشرط بشرط قال ان لم يخرق - [00:59:23](#)

كيف يكون خارقاً؟ قال بشرط الا ينصوا على بطلان هذا الدليل فتأتي و تستدل به او بطلان علة ما فتأتي وتعلل بها. لأنهم قد ابطلوها فاحداثها والاتيان بها خارق الى ما ذكروه. وقيل لا كما - [00:59:42](#)

اذا اكثر على الجواز ان لم يكن خارقاً ان ينصوا على بطلانه. نعم وانه يمكن ارتداد الامة سمعاً وهو الصحيح. نعم، وانه ايضاً معطوف على الصحيح يمكن ارتداد الامة - [01:00:00](#)

سمعاً. المقصود بارتداد الامة يعني انه هل يتصور ان يأتي زمان على الامة تقع فيها برمتها في الردة والعياذ بالله عقلاً هو متصور او غير متصور عقلاً متصور طيب سمعاً يعني ما دلت عليه النصوص الشرعية - [01:00:16](#)

هل يحدث هذا على ماذا دلت النصوص الشرعية فعلى ان الله يبقى لهذا الدين بقية في كل زمان وانه لا تزال طائفة من امتى على الحق منصورة وان الله يغرس لهذا الدين غرساً يستعملهم في طاعته - [01:00:38](#)

وانه لن تضيع هذه الامة ولن تأتيه عن الحق في زمان ما. وان الامة لا تجتمع على ضلاله وامثال هذا من النصوص. فسمعاً يعني شرعاً على ماذا دلت المسألة على عدم ارتداد الامة شرعاً قال وهو الصحيح. يعني في عصر ما اذا الخلاف فيه سمعاً اما عقلاً جائز. فجاز غير ممتنع - [01:00:58](#)

هو مذهب الجمهور نعم. ايش علاقة هذا بالاجماع؟ ما علاقة هذا بالاجماع لك ان تتأنول فيها وجهين الوجه الاول ان تقول طالما اثبتنا ان ان مرجع الاجماع ومستنده هو عصمة الامة عن الخطأ ص - [01:01:21](#)

اذا تفريع عن هذا هل يتصور ان تقع الامة جميعها في الخطأ فتترك الحق الى الضلال والايمان الى الكفر اذا هذه صورة تبين مأخذ المسألة في باب الاجماع واما التأويل الثاني في ادخال هذه المسألة في الاجماع هو ان تقول كما ذكره المحلي وغيره - [01:01:44](#)

ان تقول انعقد اجماع الزمان الذي قبل هذا الزمان الذي نتصور ارتداده. انعقد الاجماع عندهم على وجوب بقاء الایمان في الجيل الذي بعدهم اذا انعقد اجماع على استمرار الایمان على دوامه على وجوب المحافظة على الدين والشريعة والقرآن والسنة - [01:02:04](#)

فارتدادهم خارق لذلك الاجماع فهل يتصور شرعاً؟ قال الجواب لا. نعم لا اتفاقها على جهل ما لم تكلف به على الاصح. لعدم الخطأ لا اتفاقها يعني لا يمنع لا يمنع. قال في البداية يمنع ارتداد الامة. قال هنا لا يمنع اتفاقها على الجهل. يمكن هذا - [01:02:23](#)

ان تتفق الامة على الجهل يقول المصنف لا يمنع. وقيدها فقال فيما لم تكلف به على الاصح لم تكلف كما قلت لك القضايا التي لا تكليف فيها التفضيل بين بعض الصحابة المسائل الخلافية الجزئية اليسييرة جداً التي لم تكلف الامة بمعنى - [01:02:49](#)

انك اذا مت ما حاسبك الله عليه ولان يسألك عنه وليس من قضايا التكليف التي يقاضى عليها ابن ادم هل يمكن ان تقع الامة في جهل في بعض هذه المسائل - [01:03:08](#)

فانقرض جيل وهم يجهلون مسألة ما قال الصحيح انه لا يمنع اتفاقها على جهل ما لم تكلف به. علل فقال لعدم الخطأ لأن المانع من هذه الصورة يقول عفواً اذا اقررت بمثل هذا اذا انت تحكم على الامة في زمن ما ان مجموعها - [01:03:20](#)

ووقع في الخطأ اذا وقع في الخطأ فتحن مأمورون باتباع سبيل المؤمنين. اذا نؤمر باتباع الخطأ. فهمت قال هنا لا لعدم الخطأ كيف لعدم الخطأ؟ قال نحن نفترض الجهل وعدم العلم جهل والجهل ليس سبيلاً حتى يقال من يتبع غير سبيل المؤمنين ولديه ما تولى. وليس سبيلهم - [01:03:42](#)

طب قد تقول لكنهم وقعوا في الخطأ نعم ولكن الخطأ ليس سببا حتى يننسب الى صاحبه سببا يسلك. بل هو عدم. فمثل هذا جواب.
والمسألة كما ترى هي يعني من - [01:04:07](#)

والملحق كما يقول الشاطبي يعني ليست من صلب العلم والقضايا التي لا يتربى عليها ثمرة فقهية نعم وفي انقسامها فرقتين كل مخطئ في مسألة تردد مساره هل اخطأ ؟ هذا ايضا من اخوات تلك المسألة ومسألة ارتداد الامة كل قضايا - [01:04:21](#)
لا ينبني عليها اي اثر فقهي هل يصح شرعا ان تنقسم الامة على فرقتين كل فرقة تخطى في مسألة جدلية للغاية
وامثلتها كثيرة. كل مسألة في الشريعة فيها قولان او ثلاثة الصواب فيها قول والآخر فيها خطأ - [01:04:38](#)
طيب ما اذا تقول في فريق اصاب في المسألة الاولى واخطأ في الثانية ؟ والفريق الآخر يعكسه اخطأ في الاولى واصاب في الثانية.
المجموع ما هو المجموع ان الامة كلها اخطأ نصفها في المسألة الاولى ونصفها في المسألة الثانية. هل يصح هذا ان تنقسم الامة الى فرقتين ؟ كل فرقة - [01:04:59](#)

تخطى في مسألة يقول في هذا تردد نظري يعني عقلي مساره يعني مرده هل يقال بعد ما تجمع المسألة ما بعد الامة كلها اخطأ
وتقصد نصفها في نصف المسألة ونصفها في النصف الثاني كلام جدلي كما قلت لا يتربى عليه اي خلاف. نعم - [01:05:20](#)
وانه لا اجماع يضاد اجماعا سابقا خلافا للبعضين. خلاف البصري لا يطاد الاجماع اجماعا اخر. وهذا بدهي الاجماع اذا انعقد فهو حجة
وانعقد على قول كان هو الصواب فتصور انعقاد اجماع بخلافه - [01:05:40](#)

تصور لاحد امررين اما ان الاول باطل او الثاني باطل وهذا لا يكون الاجماع على باطل وضلاله لا يكون. طيب يقول خلافا للبصر
ومقصود به ابو عبد الله يجوز وقوع خلاف اجماع لاجماع سابق واختاره البزدوي من الحنفية والامام الرازى. كيف ؟ يقولون باعتبار
ان الاجماع - [01:05:58](#)

يكون مغريا بوجود الثاني والمسألة ايضا جدلية نظرية بحثة ليس لها مثال يصح فنتجاوزه وانه لا يعارضه دليل اذ لا تعارض بين
قاطعين ولا قاطع ومضمون. لا يعارض الاجماع دليلا اخرا - [01:06:19](#)

لانك امام احتمالين. هل يكون الدليل الاخر قاطعا الجواب مستحيلا لان القطعيات لا تتعارض والاجماع قاطع هل يكون الدليل
المعارض ظننا ان قلت نعم فان القاطع لا يعارض المظنون فيبقى في كل الاحوال الاجماع باعتباره دليلا قاطعا - [01:06:39](#)
لا يصح ان يكون معارضا كما لو قلت لك اية صريحة من كتاب الله هي قطعية الثبوت. فماذا لو كانت قطعية الدلالة هل يتصور ان
تعارض دليلا اخر في الشريعة ؟ من اية اخرى او سنة او غيرها ؟ الجواب لا. نعم - [01:07:00](#)

وان موافقته خبرا لا تدل على انه عنه. بل ذلك الظاهر ان لم يوجد غيره. وان موافقة الاجماع يعني خبر دليلا يعني حديثا لا تدل على
انه عنه على ان الاجماع عن هذا الخبر - [01:07:18](#)

قبل قليل قلنا لابد للاجماع من مستند جيد فماذا لو وجدنا حديثا يوافق الاجماع هل هو مستند هذا الاجماع اجب نعم او لا لا يشترط
لا يشترط يجوز ان يكون - [01:07:39](#)

لم ؟ قال موافقة الاجماع للخبر لا تدل على انه عنه يعني ليس بالضرورة ان يكون الاجماع عن هذا الخبر قد يكون عن غيره بل ذلك
الظاهر ان لم يوجد غيره. يعني يكفي ان تقول انه ظاهر لا قاطع في المسألة. وهي ايضا من القضايا التي - [01:07:59](#)
يعني يستفاد منها في البحث عن ادلة الاجماع نعم خاتمة حاجد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كافر قطعا وكذا المشهور
المنصوص في الاصح وفي غير المنصوص تردد ولا يكفر حاجد الخفي ولو منصوصا. نعم ختم المصنف رحمة الله دليل الاجماع بهذه
المسألة وهي مهمة - [01:08:22](#)

ما حكم مخالف الاجماع ما حكم جاده ؟ ما حكم الواقع في خرق الاجماع عليك ان تفهم اولا ان القضية التي يقع فيها الاجماع اما ان
تكون في الدين او لا تكون منه - [01:08:45](#)

فإن كانت في أمور دينية ليست من الدين. مما حكم مخالف الاجماع يعني شخص خالف اجماعا في أمر ديني قالوا يا أخي الناس
كلها تقول انه في بلد في مصر اسمه اسيوط - [01:09:04](#)

وانه في بلد في المغرب اسمها مراكش. فانكر وكابر قال لا ابدا غير صحيح هل يدخل في هذا تكفير وتظليل وتفسيق لا ايش يدخل فيه تكذيب تكذيب غاية ما فيه يوصف بأنه يعني مكذب - [01:09:21](#)

آآ هذا فيما يتعلق بالامور الدينية التي ينعقد فيها اجماع طيب الذي يهمنا هي قضايا الدين التي يقع فيها اجماع فاعلم رعاك الله انها على اربع مراتب وليس شيئا واحدا - [01:09:38](#)

المرتبة الاولى القضايا في الدين المعلوم بالضرورة التي يستوي في معرفتها العالم والجاهل صغير والكبير والرجل والمرأة مثل وجوب الصلوات الخمس ما حكم جاحد هذه القضية من الدين وهي من المجمع عليها ومن المعلوم بالدين بالضرورة - [01:09:55](#)
هذه يكفر صاحبها ليس لانه خالف اجماع المسلمين بل لانه كذب القرآن وكذب السنة. وخالف النصوص الصريحة الصحيحة في هذا الباب السؤال ما حجم هذه المسائل؟ هل هي كثيرة كبيرة واسعة؟ بعضهم يقول هذه يلحق بها القضايا الكبرى ان الزنا - [01:10:18](#)
حرام وان نكاح الام من المحرمات وان الخمر حرام وان الصلوات الخمس واجبة وان صيام رمضان واجب كل سنة هكذا فيضربوا المثالا بهذا وبعضهم كالاحد والطوف يرى ان هذا ينحصر في العبادات في الصلوات الخمس تحديدا لان القضايا التي لا يعذر فيها جاحد بجهله وغيره قد - [01:10:40](#)

يقول فإذا يكفر جاحد هذا ولما يقول من الحنابلة القاضي ابو يعلى ابو الخطاب ان الجاحد في هذه المرتبة يظلل ويفسق ولا يكفر المقصود كما رجح شيخ الاسلام في المسودة انه الاجماع المنعقد عن قياس وليس هذه القضايا الكبرى - [01:11:05](#)

تفرغ فعلى كل مصير العلماء في هذه الرتبة ان الجاحد لامر مجمع عليه ان كان من المعلوم من الدين بالضرورة فجاحده كافر خارج من الملة المرتبة الثالثة القضايا في الشريعة المشهورة المنصوصة - [01:11:28](#)

فيها نص وهي قضايا مشهورة لكن اقل درجة من التي قبلها التي قبلها قلنا يعلمها العالم والجاهل والصغير والكبير قالوا مثل حكم ان البيع حلال هي واضحة ومشهورة وفيها نصوص - [01:11:50](#)

لكن الا يتصور فيها جهل جاهل فتكذبيه قد يقع ومع هذا فان بعض اهل العلم يرى ان منكر هذه الاحكام طالما هي مشهورة ووقع فيها النص انه ايضا كافر لجحوده امرا تقرر في النص. واشتهر ايضا بين المسلمين فلا عذر في جهده وانكاره. وهذا الذي رجحه القرار - [01:12:08](#)

والنwoي والمصنف هنا ايضا المرتبة الثالثة القضايا الدينية المشهورة غير المنصوصة مشهورة معلومة لكن ليس فيها نص واضح يتناولها هذه ايضا يجعلها النwoي رحمه الله بحكم الشهرة لا عذر فيها ويکفر صاحبها. قال المصنف في غير المنصوص تردد - [01:12:35](#)

قيل اذا يكفر لان المسألة مشهورة وقيل لا يکفر لجواز خفاء ذلك عليه. بقيت رتبة اخيرة ما هي القضايا الخفية القضايا الخفية ولو كانت منصوصة المسائل التي ليست محل اشتئار - [01:13:00](#)

ولو جاء فيها الدليل بالنص مثل فساد الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفة طيب فيها نص لكنه غير مشهورة. فجاء وانكرها وجدتها جاحد. يعذر فيها. لم من اجل الخفاء وعدم الوضوح. فيلتمس له فيه الخطأ بالعذر. مثل - [01:13:19](#)

استحقاق بنت لبن السادس مع البنت تكملة للثتين في التريكة قضايا منصوصة لكنها غير مشهورة فيتصور جهلها بها وخفاؤها عنه. فمثل هذا لا يرون تكفيه. عد الى عبارة المصنف قال رحمه الله - [01:13:42](#)

جاحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كافر قطعا. قلنا هذه اول المراتب قال وكذا المشهور المنصوص في الاصح هذه الرتبة الثانية وهي اقل ليست بلغت مبلغ العلم بالضرورة لكنها مشهورة ومنصوصة. وهو ايضا التي يرجح فيها التكفير - [01:14:02](#)

النwoي والقرافي وصار اليه المصنف الرتبة الثالثة وفي غير المنصوص تردد يعني مشهور غير منصوص ليس فيه نص تردد لان لكل وجه من التكفير وعدمه وجه معتبر. قال اخيرا ولا يکفر جاحد الخفي - [01:14:25](#)

ولو منصوصا هذه الرتبة الرابعة التي جزم فيها بعدم التكفير باعتبار جاحدها جحد شيئا خفيا يخفى مثله فقد يقع الجهل به فلا يعد به تكفيرا اختتموا هذه الخاتمة بشيء متعلق بقضية التكفير تحديدا فيما نحن فيه في مسائل الشريعة - [01:14:45](#)

حتى لا تتصور تساهل علماء الاسلام في اطلاق الحكم بالتكفير على احد من افراد الملة من اهل الاسلام بل الذي تقرر عند اهل السنة
قاطبة ان اديان المسلمين واعراضهم حرام بحرمة الاسلام تحريما شنيعا - [01:15:08](#)

وقد اغلق الاسلام دون الاعتداء على اديان الناس واعراضهم باقفال من حديد كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه. ومن
قال لأخيه يا كافر فقد باء بها احدهما. واذا قال المسلم لأخيه يا كافر - [01:15:29](#)

فان كان كذلك والا حارت عليه. وامثال ذلك من نصوص القوية الشديدة. التي تقررت في قواعد اهل السنة وظهور لك في نهاية
المطاف ضلاله من ينتمي الى هذا المذهب في استسهال تكثير المسلمين واخراجهم من - [01:15:46](#)

من دائرة الاسلام والتساهل في اطلاق الاحكام فظلا عن تطبيق احكام هذا التكثير على دماء الناس واعراضهم فتستحل الدماء وتقطع
الرؤوس وتفجر البيوت وتراق الدماء وتستحل الاعراض وتبسي النساء والذراي - [01:16:06](#)

وخذوا الاموال بحججة انه كافر ويطلق بكل تساهل ثم يستلزم عند فئة من هؤلاء الظلال من تشرب فكر الخوارج وانتشر وشاع وذاع
بين الشباب وتأثر بهذا المنطق كل هذا الباب يا كرام محاط في الشريعة بسياج بالنار. وتأبى نصوص الشريعة مثل هذا التصرف
الصنيع - [01:16:26](#)

هذه قضية والاخري المهمة ان كل هذا الكلام هو في التكثير العام المطلق وليس في تكثير الشخص المعين نتكلم عن احكام عامة. ما
حكم من فعل كذا؟ فعل كذا كفر. ومن فعل ذلك فقد خرج من الاسلام وامثال هذا - [01:16:50](#)

من الخطأ صحب استصحاب هذه الاحكام وتنزيلها على اشخاص باعيانهم. فيقال قال الفقهاء ان جاحد هذا الامر المعلوم الدين
بالضرورة كافر وقالوا ان تارك الصلاة كافر جيد. لكن ما قالوا ان زيدا هذا بعينه كافر. انت الذي قلت - [01:17:14](#)

قولك ان زيدا كافر هو استنتاج منك من قولهم تارك الصلاة كافر قلتها اذا خالي كافر قالوا والجاحد الامر معلوم للدين بالضرورة قلت
ها اذا فلان كافر هذه النتيجة ليست هي كلام العلماء ولا اهل السنة. هذا حكمك انت - [01:17:35](#)
ولهذا فرقوا بين التكثير المطلق وتكثير المعين. فرقوا بين الحكم على الافعال والحكم على الاشخاص التكثير الذي ينطبق وصفه على
الافعال هذا تقرير عام يقال في كتب العلم ويقرر ولن نخفي من ديننا شيئاً لكن سحب هذا واطلاق احكام بالتكثير على اشخاص
باعيائهم ما قاله لا مالك ولا ابو حنيفة ولا - [01:17:57](#)

الشافعي ولا احمد ولا فلان ولا فلان. هذا قلته انت واطلقت الحكم على فرد بعينه انت وكفرته. ثم ما تتبع ما وراء ذلك من استحلال
الدماء والقتل والتفجير وسحب الامة - [01:18:22](#)

على بساط التكثير هذه تصرفات فلان وفلان ولا يصح ابدا ان يقال هذه احكام الاسلام. او هذه تقريرات الفقهاء البون شاسع يا كرام
ومن اجل ذلك قعدوا قاعدة ان تكثير المعين الشخص بعينه لانطباق وصف الكفر عليه لا يصح ولا يتم الا بشرط لو اراد - [01:18:37](#)
امثال هؤلاء تطبيقها لكان دونها خرط القتاد انتفاء الشروط عفوا تتحقق الشروط وانتفاء الموانع ان يثبت في حق الشخص المعين
شروط التكثير وان تنتفي عنه الموانع تبلغه الحجة فيصر ثم تنتفي عن المowanع فلن يكون متاؤلا ولا مكرها ولا جاهلا ما بلغه الدليل ولا
شيئا من - [01:19:03](#)

الاعذار فاذا استقر كل ذلك واجتمع تأتى الحكم عليه. كما فعل ائمة الاسلام في رؤوس الكفر والضلال في ازمنة متفاوتة كالجعد ابن
درهم والجهنم ابن صفوان فإنه اوتى باحدهم ويناقش ويتعرض عليه الدلة وتعرض له الاستتابة فيصر على كل - [01:19:29](#)
كفره وجحوده وتکذیبه لنصوص الكتاب والسنة والمرور من الدين وامثلة هذا موجودة في نصوص الكتاب والسنة. وما كل من خالف
عقائد اهل السنة حكموا بكفره. مع انهم يقولون ان القول بخلق القرآن كفر - [01:19:50](#)

لكنهم ما كفروا المعتزلة القائلين بهذا القول انذاك واحد رحمة الله وهو امام اهل السنة. الذي يمتحن في مسألة القول بخلق القرآن
هو شخصيا يؤذى ويسجن ويطرد ويجلد ويحبس كان يطرد حتى يغمى عليه فيخرجون من مجلس الخليفة يطأونه بالقادم
كالفراش البالى - [01:20:09](#)

على الارض يطؤونه باقادتهم ويخرجون ويمكث مدة ليست يوما ولا يومين ولا شهرانا ولا شهرين. بعد كل هذا الانذى والفتنة والتعذيب

يكتب الله له السلامة فيخرج نقيا كالذهب المصفى. يسأل عن حكم المعتزلة فيابي تكفيتهم رحمة الله - 01:20:32
والرجل عاملهم وجالسهم وناقشهم لكنه رأى انه لا تزال شبهة عالقة في اذهانهم ورؤوسهم ابى الا ان تبقى معهم فيعتقدون ما يقولونه
حقا وصوابا وليس هذا تناقضا عندما يقول ان هذه المقوله كفر لكنه يأبى تكفيير هؤلاء - 01:20:52

وهكذا ستقول في جملة من تصرفات الائمة حكامهم وتطبيقاتهم حتى لا يظن ظان ان تقرير هذه المسائل هي كما يزعم بعض المغرضين انها الشارة التي نبتت منها بذرة الخوارج وانها البذرة التي انطلقت منها التكفيريون. حاشا والله - [01:21:14](#)
هذا علم يقال في مجالسه ويضبط بضوابطه وتقرير الاحكام هنا لها مساراتها وتنزيلها على الاشخاص هو الظلم والغواية والافاف التي انجرف فيها من قل علمه ورق دينه واستسهل دماء المسلمين واعراضهم فانحدر في جرف - [01:21:35](#)

في هاوية في جرف جهنم اجارنا الله واياكم. كان هذا خاتمة كلام المصنف في باب الاجماع. درسنا في الاسبوع المقبل ان شاء الله تعالى في رابع كتب المتن ورابع ادلة الشريعة وهو القياس. اسأل الله تعالى لي ولكم علما نافعا وعملا صالحا يقربنا اليه - [01:21:55](#)
والله تعالى اعلم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين يقول قررتם ان المسائل المجمع عليها اكثر من المختلف فيها اشكل علي قولهم الفقه من باب الظنون نرجو التوضيح يقصدون بالفقه هذا العلم - [01:22:16](#)
الذى دونت مصنفاته وغالب مسائله هي القضايا الخلافية كما قلت وليس هي علم الاحكام باكمله هل قولهم لا اعلم فيها خلافا وكذا اتفقو؟ يعتبر نقا للاجماع؟ لا اهل العلم يفرقون بين كلام الامام الفقيه المعتبر - [01:22:44](#)

فأنا قوله لا أعلم يناسب فيه العلم لنفسه - 01:23:03

وينسب معرفته بهذا ولا يكون اجماعا الا اذا صرخ بالاتفاق والاجماع هل يعتبر بخلاف الظاهرية في المسائل الفقهية وبالتالي لا يتحقق الاجماع لمخالفتهم لأن بعض الفقهاء يقول وقد خالف الظاهرية ولا عبرة بمخالفتهم نرجو التوضيح - 01:23:20

ليس على اطلاق يهمل خلاف الظاهرية بل من يصرح من الفقهاء بعدم اعتبار قولهم انما هو في المسائل التي تبني على القياس والسبب ان اصل المسألة فيها مبني على القياس والقوم يخالفون في اصل المسألة. وبانهم محجوجون بالادلة الواضحة وباجماع - 01:23:45

السلف على ما صاروا اليه من نفي دليل القياس يقال لا عبرة بقولهم يعني في هذا الباب وليس في الفقه يقول قول المصنف في
المرسل قول غير الصحابي قال صلى الله عليه وسلم - 01:24:07

الا يكون غير مانع لدخول المعلم بان يقول احد المصنفين قال صلى الله عليه وسلم بلى وقلت لكم في بداية ذلك الدرس ان هذا اصطلاح الاصوليين اوسع من اصطلاح المحدثين ويدخل فيه مرسل الصحابي المرسل التابعي - 01:24:30

من دونه ومصطلح المحدثين على خلاف ذلك يقول ظهور الاشاعرة والمرجئة وبعظ الفرق الاخرى هل يعد خرقا للجماع؟ اعني في المسائل العقدية هما يعتقد به لاحظ مع اـ خلافه في هذه القضايا هـ ف مسانا حنئـة - 01:24:46

ولهم فيها شبه وتأويلات فان اردت بخرق الاجماع بمعنى انهم قالوا بمسائل زعموا فيها شيء لم يسبق اليه احد فلك ان تقول هذا لا يعد مدخل صحيحا لدعوى الاجماع لمحاجتهم. بسبب ان جملة من مسائل العلم يبتدأ فيها المتأخر كلاما لا يسبق فيه المتقدم -

فإذا اعتبرت عدم الكلام في مسائل العلم بحجة عدم سبق احد مخالفه للجماع اغلقت كثير من ابواب العلم وليس هذا مدخلاً ولهذا لا يستعمله اها، العلم في مقام الردود على هذه الفرة.. لكنهم يستخدمون: ادلة اخر - 01:25:31

اللهُمَّ إِنْ كَانَتِ الْقَضِيَّةُ ذَاتَهَا فِي تَأْوِيلِ صَفَةِ بَعِينَهَا وَصَرْفِهَا إِلَى مَعْنَى مُبْتَدَعٍ غَيْرٌ مَأْتُورٍ وَلَكَ فِي النُّصُوصِ الشَّرِيعَةِ مِنْ تَفْسِيرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْ صَرْبَحُ اقْوَابِهِ الصَّحَابَةِ فِي - 49:25:01

اتفقوا عليه خلاف ذلك ان يدعى فعلا ان هذا خلاف من عقد عليه اجماع من سبق يقول ذكرته في درس سابق ان المسائل الحديثية التي لا صواب لها فيها قوا مخالف لعلماء الحديث برجع فيها - 04:26:01

لقول علماء الحديث فهل ينسحب هذا على المسائل اللغوية وال نحوية والفقهية والمنطقية التي خالفة فيها الاصوليون اصحاب هذه الفنون؟ هنا شيئاً في هذا السؤال الاول هل يثبت قدر كبير من المخالفات في المسائل في هذه العلوم التي ذكرت؟ يعني هل يقرر الاصوليون في النحو مسألة - 01:26:27

خلاف ما عليه النحو لا اظن. هل يقررون في الفقه مسألة خلاف ما عليه الائمة الاربعة في الفقه؟ ايضاً لا اظن. لكن هب ان ذلك موجود فان خلافهم في هذه القضايا ليست كما حصل في المسائل الحدبية. لاحظ معهم انهم لا يفردون في ابواب الاصول مسائل ولا كتابا - 01:26:47

خاصة بمسائل نحوية حتى تقول انهم يناقشون ويرجحون لكنه حصل في المسائل السنة والحديث ولا يفعلون كذلك في الفقه والعقيدة وسائل المسائل والله اعلم هل صحيح ان الاجماع مقتصر على زمن الصحابة ام ثبت انعقاده بعدهم مضى هذا في درس البارحة يمكن الرجوع اليه - 01:27:07

والكلام فيه يطول هذا سؤال سابق يقول اذا ارسل الصحابي الحديث الا يتحمل ان يكون سمعه من التابعي الذي رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ولم يسمعه من صحابي - 01:27:36

انا اجبت قبل البارحة ان هذا سؤال مقلوب يعني صاحبه لم يحسن اه تصور المسألة اذا كان الصحابي لم يسمع الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة فما الاحتمال الآخر - 01:27:53

ان يكون سمعه من صحابي اخر فيقول قال النبي صلى الله عليه وسلم وال الصحيح ان ارسال الصحابي لا يضر لعدالة الصحابة كلهم فلا ينظر الجهل باحدهم اذا انت تصور ان يكون الصحابي ما سمع لكن سمعه من التابعين الذي رفعه. كيف يتصور هذا؟ انت عندك في السنة التابعي رفعه. اذا لا وجود للصحابي - 01:28:09

فان تصورت وجود صحابي فمن اين افترضت انه نزل فسمعه من التابعين ثم تقول التابعي رفعه ولذلك قلت السؤال - 01:28:33